اتجاه المساواة في الحركة الوطنية الجزائرية 1912 – 1923 م

The equality current in The Algerian national movement 1912 - 1923

1– د. مصطفى عبيد*، جامعة المسيلة (الجزائر)

Mostafaabid28@gmail.com

2– د. معتصم البشير بانقا إلهام، جامعة الخرطوم (السودان)

elhamabashir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021 /04/30 تاريخ القبول: 2021 /05/18 تاريخ النشر: 2021 /06/30.

ملخص: تتناول هذه الدراسة واحدا من أهم تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، ألا وهو تيار المساواة، محاولين تتبع مساره وجهوده خلال الفترة المدروسة منذ بداية نشاطه السياسي سنة 1912 إلى غاية 1923 تاريخ نفي زعيمه الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر إلى فرنسا. ونهدف من وراء ذلك إلى توضيح فكرة المساواة التي كانت تمثل هدفا راقيا للجزائريين آنذاك، بعد أن اعتبرت فرنسا الإنسان الجزائري دون مستوى البشرية وشجعت الهجرة الأوربية إلى أرضه وفق مشروع استيطاني واسع لم يعرف له العالم مثيلا إلا في الاستيطان المفروض على أرض فلسطين. وبالتالي فقد كانت المساواة المنشودة هي مساواة الفرد الجزائري بالفرد الأوربي، فإذا بلغ مرتبة المساواة استطاع المطالبة بالحرية والاستقلال. وبفعل ذلك التضييق الاستعماري انقسم قادة تيار المساواة بين المطالبين بالمساواة مع التجنس بالجنسية الفرنسية والاندماج في فرنسا والتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وبين المطالبين بالمساواة مع التمسك بأحوالهم الشخصية ورفض الجنسية الفرنسية ورفض الإدماج. هذا التيار الذي لقي الدعم من الجزائريين في تلك الفترة وتزعمه الأمير خالد. وقد توصلنا في هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن الإدارة الفرنسية حاربت طموحات الشعب الجزائري وطموحات قادته الوطنيين، كما أن المُعمِّرين ومن ورائهم فرنسا رفضوا أي إصلاح قد يكون فيه شيء قليل من الكرامة الإنسانية الجزائرية. أما من حيث التوصيات التي يمكن ان ندلي بها هنا فهي دعوتنا الباحثين العرب إلى التعمق في دراسة تاريخ الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي ليتعرفوا بدقة على مختلف الإبادة الثقافية والاجتماعية ... التي تعرض لها الجزائريون على يد الفرنسيين. فمن أراد أن يعرف فرنسا وجرائمها وكيف تسوس البشر خارج حدودها فليقرأ تاريخ الجزائر المعاصر.

*- المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الحركة الوطنية الجزائرية، الأمير خالد، اتجاه المساواة، حركة الجزائر الفتاة.

Abstract:

This study is one of the most important currents of the Algerian national movement, namely the Equality Movement, attempting to retrace its path and its efforts during the period studied from the beginning of its political activity in 1912 until 1923. , when its leader, Prince Khaled, grandson of Emir Abdelkader, was exiled to France. From there, we aim to clarify the idea of equality, which was a high-end goal for Algerians at the time, after France considered the Algerian human being below the level of humanity and encouraged European immigration to Algeria in accordance with a vast colonization project that the world knew nothing about except the colonization imposed on Palestine. Therefore, the desired equality was the equality of the Algerian individual with the European individual: if he reached the level of equality, he could claim freedom and independence.

As a result of this colonial tightening, the leaders of the Movement for Equality were divided between those who demanded equality with naturalization of French nationality, integration in France and the abandonment of their personal Islamic status, and between those who demanded equality while adhering to their personal status, rejecting French citizenship and rejecting integration. This trend, which was supported by the Algerians at the time, was led by Prince Khaled.

In this research, we arrived at a results, the most important of which are: that the French administration fought the aspirations of the Algerian people and the aspirations of its national leaders, and that France for a long time and behind them rejected any reform that might have little respect for Algerian human dignity. As for the recommendations that can be made here, it is our invitation to Arab researchers to immerse themselves in the study of the history of Algeria under French occupation, in order to know precisely the various cultural and social genocides. to which the Algerians were subjected to the hands of the French. Anyone who wants to know

about France and its crimes and how people break down outside its borders, let them read the contemporary history of Algeria.

Key Words:

Algeria, Algerian national movement, The Prince Khaled, Equality Movement, Girl Algeria movement.

مقدمة:

يعود ظهور المقاومة الجزائرية إلى تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 05 جويلية 1830، وقد تجسد ذلك في المقاومة المسلحة التي امتدت إلى سنة 1919 تاريخ آخر مقاومة مسلحة وهي مقاومة الشيخ آمود في الهقار بالجنوب الجزائري. وبسبب اختلال موازين القوة والبطش الاستعماري والمجازر التي كانت فرنسا تقوم بها، اضطر الجزائريون إلى الانتقال إلى العمل وفق المقاومة السياسية. وقد تزامن ذلك مع مطلع القرن العشرين وتخرج الدفعات الأولى للمثقفين الجزائريين من المدارس الفرنسية ثم إلى ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى. وقد حاول تيار المساواة أن يحقق آمال الشعب الجزائر الذي تعاملت معه إدارة الاحتلال بكل احتقار وجعله دون مصاف البشرية. وتهدف هذه الورقة العلمية إلى توضيح ذلك النضال الذي قام به هذا التيار خلال الفترة الممتدة بين 1912 و 1923 أي منذ تأسيسه إلى نفي قائده الأمير خالد. معتمدين في ذلك عل المادة العلمية المستقاة من المصادر والمراجع، ومنها المصادر التي كانت شاهدة على الحدث وكانت من بين صناعه مثل فرحات عباس، والدراسات الأكاديمية المتخصصة. عاملين فيها المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي من أجل المناقشة واستخلاص النتائج. وذلك في إطار إشكالية واضحة تتمحور حول دور اتجاه المساوة في محاولة تحقيق طموحات الشعب الجزائر خلال محل الدراسة. فماهو دوره في ذلك؟ وكيف تعاملت إدارة الاحتلال معه؟

1- مفهوم المساواة عند الجزائريين تحت الاحتلال الفرنسي:

لابد أن نوضح هنا أن القارئ قد يرى المساواة شيئا غريبا، بأن يدعو جزائري يعيش على أرضه الإدارة الاستعمارية أن تساوي بينه وبين المعمر الأوربي وعلى رأسهم الفرنسيين. ولكننا نقول أن في الجزائر المحتلة (1830 - 1962) جاءت الإدارة الفرنسية بالمعمرين الأوربيين وعلى رأسهم الفرنسيين على إثر حركة استيطان واسعة هجرت فيها الأوربيين (يطلق عليهم اسم المُعَمِّرين) ومنحتهم الإدارة والسياسة والاقتصاد من فلاحة وتجارة ... وتحكموا في رقاب الجزائريين ... كما هاجر يهود كثيرون إلى الجزائر، ومنهم من كان بها متحكما في التجارة والمال وساهم في التمهيد لاحتلالها كما ساهموا من قبل في احتلال الإسبان لسواحلها سنة 1505. وجعلت أولئك اليهود مسؤولين عن المجتمع الجزائري في كثير من المناصب. والمجتمع الجزائري بطبعه يبغض اليهود بغضا شديدا فجعلت فرنسا اليهود يتحكمون في رقاب الجزائريين إداريا ومنهم عسكريون ... وقد كان أمل هؤلاء وهدفهم أن يفنى الجزائريون السكان

الأصليين للبلاد وتقوم لهم قائمة التعمير فيها بعدها، تماما مثلما حدث مع الهنود الحمر في أمريكا. فـ"أظهر هؤلاء الأوربيون –أيا كان المكان الذي جاءوا منه، وأيا كانت جنسيتهم- طمعهم وحقدهم على المسلم، وعملوا كل ما في وسعهم على استعباده بلا هوادة". ويضيف فرحات عباس وهو الذي كان واحدا من النخبة ويعلم جيدا تفاصيل التطورات الحاصلة "...شعبا مغلوبا ليس بالضرورة شعبا ضائعا، لقد كنا نحتفظ باعتدادنا بأنفسنا. وإذا كانت الأغلبية منا ممتهنة وتعامل في بعض الأحيان مثل البهيمة فإن ذلك لم يجعلها تستسلم".1

وقد اعتبرت فرنسا الجزائريين "أهالي جمع أهلي" "Indigène" أي مواطن من آخر درجة وليس فقط من الدرجة الثانية، وقد كانت تعتبرهم مجرد "شيء" "Sujet" يعني بشر ليسوا في درجة البشرية. ولذا كان العسكري الجنرال بيجو يقول ارموهم إلى الصحراء مثل الحيوان، بينما تترك الأراضي الخصبة في الشمال على الساحل وفي الداخل على الهضاب العليا للمعمرين.

وبالتالي فحين يطالب الجزائري خلال مطلع القرن العشرين بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، فقط طالب بشيء مستحيل عند الإدارة الفرنسية. وقد كانت قمة ما يمكن أن يطلبه الجزائريون آنذاك هو أن يتساوون بالفرنسيين. وهذا ما جعل مطلب المساواة مطلب هام بالنسبة للجزائريين آنذاك. عاملين على انتزاعه من الإدارة الفرنسية حتى يتسنى لهم المطالبة بحقوقهم كاملة فيما بعد، لأنهم حينها يصبحون مواطنين كاملي الصلاحيات، أي يتمتعون بحقوقهم كاملة. وهذا ما عملت عليه بادئ الأمر حركة الجزائر الفتاة.

بعد أن وضحنا فكرة مفهوم المساوة الذي كان يطلبه الجزائريون خلال الربع الأول من القرن العشرين فإننا نقول أن سقوط برنامج جماعة النخبة من قناعات الجزائريين وتخليهم عن النواب كان عملا بقاعدة البحث عن أحسن المطالب لدى المترشحين والتي كان قد مثلها جماعة النخبة غير الاندماجية وهي النخبة التي نادت بالمساواة والتي كان على رأسها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري.

2- حركة الجزائر الفتاة:

شاع مصطلح "الفتاة" بين الأحزاب والحركات الناشئة في تلك الفترة وأهمها "حركة تركيا الفتاة". وعلى إثر ذلك اتخذ الشبان الجزائريون لحركتهم الناشئة اسم "حركة الجزائر الفتاة"، وقد تأسست سنة 1912 كرد فعل عن مرسوم وزير الحربية الفرنسي مسيمي بتاريخ 17 جويلية 1908 المتعلق بتجنيد الشبان الجزائريين، من طرف مجموعة من الشباب المتخرجين من فرنسا حيث انتقلوا

1 - فرحات عباس، **الشاب المسلم**، ترجمة أحمد منور، الجزائر، 2007، ص 18 – 21.

لمواصلة دراستهم هناك. وهم: أحمد بوضربة والصادق دندن الذين نسقوا مع العضو الثالث الحاج بن عمار الذي كان يشغل حينها منصب عضو في المجلس المالي.2 وقد نادت هذه الحركة بادئ الأمر بإلغاء القوانين الأهلية والضرائب الخاصة المفروضة على الجزائريين. كما دعت إلى توسيع التمثيل الجزائري في الجمعيات والمجالس المنتخبة.3

وقد كان الشبان الجزائريون هؤلاء يشكلون نواة ما صار يعرف اصطلاحا "جماعة النخبة" والتي تعني نخبة المجتمع ومثقفوه لا لشيء إلا لأنهم تعلموا اللغة الفرنسية وأتقنوها والتحقوا بفرنسا وتابعوا تعليمهم الفرنسي فيها. كما كانوا ينحدرون من وضع اجتماعي راق مقارنة بالبسطاء.4 وكانت أفكارهم عكس ما كانت تحمله النخبة الكلاسيكية التي صارت تسمى جماعة المحافظين. وصار منهم الصيادلة والمهندسون والمحامون والأساتذة...5 ومن الذين لعبوا منهم أدوارا هامة في الحياة السياسية بعد ذلك نذكر: الدكتور ابن جلول، والصيدلي فرحات عباس، والزناتي، وقد كان أغلبيتهم ينحدرون من عائلات دخلت في خدمة الإدارة الفرنسية.

كانت صفة النخبة التي أطلقوها على أنفسهم تهدف إلى التمييز بينهم وبين المثقفين الجزائريين الآخرين الملتزمين بالعروبة والإسلام والتمسك بأحوالهم الشخصية التي تعني عدم التمسك التام الشخصي والقانوني بمختلف أحكام الشرع، وليس التمسك بعا شخصيا والتنازل عنها قانونيا. والذين صار يطلق عليهم لفظ المحافظين. وكانت فرنسا تدفع دوما إلى أن اعترافها لا يكون إلا للمنتخبين الاندماجيين فقط.6 وقد اختلفت النخبة الجديدة عن الكلاسيكية "كونها ولدت في فترة الاحتلال. وبالتالي فقد ترعرعت بين عالمين مختلفين، عالم احتكت به هو المجتمع الكولونيالي (أي المعمرين) وما

---

2 - رابح بلعيد، **تاريخ الجزائر الحديث كتاب "رسالة الأطلس" المسلسل**، (جريدة الأطلس الجزائرية)، العدد 103، 16 – 22 ديسمبر 1996، ص 11.

3 - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954**، دار البصائر، 2009، ص 100.

4 - محفوظ قدّاش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 01، 1919 – 1939، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 108.

5 - عبد القادر حلّوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، 251، 252.

6 - شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1871 – 1954**، ترجمة محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 497. كان عدد المثقفين المتخرجين من المدارس الفرنسية سنة 1920 حوالي 450 معلما وممرنا، وحوالي 50 من خريجي مدارس تكوين المعلمين ومثلهم تقريبا من طلبة التعليم العالي. نفسه، ص 500.

يحمله من قيم وأفكار جديدة... ومجتمع ينتمون إليه لم تعد له الغلبة. فقد أسباب الرقي والسؤدد وأصبح في حالة من التقهقر والانحدار أدى به للخضوع إلى سيطرة الاحتلال الأجنبي".7

كان هذا الانهيار بسبب أن إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر وبضغط من المعمرين بالجزائر الذين يرفضون منح أي إصلاحات للجزائريين حتى يبقوهم على وضع الضعف والتهميش من الحياة السياسة خصوصا وكذلك كل المجالات الأخرى. خاصة بعد أن استأثروا بالسلطة السياسية والثروات الأساسية والأعمال واحتكار الوظيفة العمومية.8 ولذا نجد أن هؤلاء الشبان قد رفضت لهم فرنسا مطالبهم السابقة الذكر، فقدموا عريضة مطالب ثانية ونشروها بجريدتهم الرشيد أعلنوا فيها استعدادهم التام لتأييد قانون التجنيد الإجباري المنصوص عنه في مرسوم 17 جويلية 1908 مقابل أن تستجيب فرنسا لمطالبهم. التي حصروها في: المطالبة بانقاص مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين فقط، وأن يكون طلب أداء الخدمة العسكرية يكون ابتداء من سن 21 سنة وليس 18 سنة، إصلاح نظام العقوبات، التمثيل الجاد والكافي في مجالس الجزائر وفرنسا، التوزيع العادل لموارد الميزانية على مختلف عناصر الجزائريين. وقد وقع على هذه العريضة 09 من الأعيان لتنال التزكية أمام إدارة الاحتلال باعتبارهم أولياء أمور أولئك الشبان المطلوبون للتجنيد.9 وقد كانت تلك المطالب بعدما قلصت فرنسا مدة الخدمة العسكرية لشبابها من ثلاثة سنوات إلى 18 شهرا.10

كما بعث القائمون على حركة الجزائر الفتاة إلى المسؤولين الفرنسيين بباريس رسالة تحمل كثيرا من المجاملة لعلها تحقق أهدافهم: "نلتمس من حكومة الجمهورية الفرنسية التي نعرف تماما ما تتصف به من عدل وإنصاف ورحمة أن تتفضل بمنحنا حق المواطن الفرنسي مع الاحتفاظ بوضعنا الشخصي، وذلك عوضا عن ضريبة الدم المفروضة علينا".11 وألحقوها بجملة من المطالب تعتبر تكرارا وتأكيدا للمطالب السابقة دعوا فيها –من جديد- حكومة باريس إلى أنه " ... ينبغي أن توفر لهم بالمقابل (يقصد: مقابل التجنيد الإجباري) تحسنا لحالتهم. إن هؤلاء النواب وهم يستوحون من عدد من العرائض التي صيغت في العمالات الثلاثة للجزائر وليقنعوا بأن كل أولاد فرنسا يجب عليهم أن

---

7 - فتيحة صافر، "ظهور حركة الشبان الجزائريين"، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد 08، العدد 01، جامعة وهران (الجزائر)، ص 160.

8 - فرحات عباس، مصدر سابق، ص 20.

9 - رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 11.

10 - فرحات عباس، مصدر سابق، ص 39.

11 - رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 11.

يلبوا دائما النداء، يصرّحون أن الأهالي12 الجزائريين مستعدون للقيام بكل واجبات الوطنيين للوطن الأم".13 وتمثلت مطالبهم فيما يلي:

1- التقليص من الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.

2- على أن يكون النداء على 21 سنة عوضا عن 18 سنة. لأن هذا السن مازال المجندون لم يتكونوا جسديا بما فيه الكفاية.

3- إلغاء المنحة لأن العائلات قد تكون فخورة بأن أولادهم يؤدون الخدمة في الجيش الفرنسي بدون تعويضات مالية.

4- المطالبة بالتعويضات التالية: إصلاح النظام القمعي، التمثيل الجاد والكافي في المجالس بالجزائر وفرنسا، ورفع التمثيل إلى 5/2 من عدد النواب، مع ضمان مشاركة المستشارين البلديين الجزائريين في انتخابات شيوخ البلديات ونوابهم. التوزيع العادل للضرائب والميزانية. وأن الذين ينتهون من الخدمة العسكرية بواسطة الاستدعاء أو بالتطوع يكون لهم الحق أن يختاروا الجنسية الفرنسية دون أن يخضعوا للإجراءات الحالية بل بواسطة تصريح بسيط. وقد امضى على هذه المطالب سبعة شخصيات جزائرية من الأعيان. وهم: الدكتور بن تامي مستشار بلدي بمدينة الجزائر، المختار بن الحاج سعيد، محامي بقسنطينة، بوشريط علاوة مستشار بلدي بقسنطينة، الحاج عمار مستشار بلدي جيجل، جودي مستشار بلدي بجاية، بن ددوش مستشار بلدي تلمسان، قارة علي أحد أعيان عنابة.14

وكعادتها، رفضت إدارة الاحتلال الفرنسي هذه المطالب، مما جعل الشبان يوجهون إلى فرنسا التماسا آخر عن طريق نشره في جريدتهم "الرشيد" لعلها تتصرف بحكمة تجاه وضعية الإنسان الجزائري تحت السيطرة الفرنسية، جاء فيه: "يسرُّنا أن نمتثل لضريبة الدم، ولكننا نطالب فقط في نظير ذلك الحق بالمواطنة الفرنسية". فكان جواب فرنسا عن طريق المعمرين الضاغطين على صناع القرار بالجزائر بأن مرّر المجلس المالي لمدينة الجزائر عن طريق أعضائه الجزائريين المعينين من طرف إدارة الاحتلال، والذين لا يمثلون تماما رأي الشعب الجزائري (لأن تمثيل الجزائريين في هذا المجلس كان عن طريق التعيين وليس الانتخاب) وكان القرار كالتالي: "نريد أن يعلم الناس في فرنسا وفي البرلمان

---

12 - للاطلاع عن محتوى قانون الأهالي يرجى مراجعة: أوليفييه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي**، ترجمة العربي بوينون، ط 01، دار السائحي، الجزائر، 2011، ص 112 وما بعدها.

13 - محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون، الجزائر الفتاة، مراسلات وتقارير 1837 – 1918**، ترجمة محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار ثالة، الجزائر، 2013، ص 285.

14 - نفسه، ص 285 – 287.

الفرنسي أن الوقت لم يحن لكي يطلب إخواننا في الدين أن يكونوا مواطنين فرنسيين. إنهم مازالوا وسوف يظلون رعايا مخلصين لوطنهم المختار، وعلى استعداد لبذل دمائهم في سبيله والإسهام في قوته وعظمته".15 وهذا يؤكده طموح المعمرين الذين لم يكن يهمهم في الجزائر إلا مصالحهم الشخصية فيفرضونها فرضا من خلال المجالس المنتخبة.16

بفعل مثل هذه الردود التي جعلت الإنسان الجزائري لا يرى خيرا ولا سبيلا او مخرجا من قبضة المعمرين وإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وخاصة بعد أن رفض المعمرون مشروعا بسيطا هو الآخر تقدم به رئيس الوزراء الفرنسي في 25 نوفمبر 1915 لاحتواء الغليان الجزائر المترتب عن التجنيد الإجباري في صفوف الحرب العالمية الأولى، خاصة وأن الشباب رفض الانخراط في الحرب وأن منطقة الأوراس بالشرق الجزائر باتت تحضر لثورتها التي اندلعت سنة 1916، وقد كانت تلك الإصلاحات تنص على: قبول تجنيس الجزائريين دون تنازلهم عن أحوالهم الشخصية، وتوسيع هيئة الناخبين ومنحها ضمانات لحرية التعبير والإدارة، وتمثيل الوطنيين في مجلس أعلى بباريس يعمل على دعم الرقابة الإدارية والسياسية في الجزائر، وضمان حفظ حقوق تمثيل الوطنيين في المجالس المالية والعامة والبلدية فيما يخص توزيع الميزانية وذلك من خلال تغيير منظومة القوانين المتعلقة بذلك. مع ضرورة إصلاح الضرائب العربية ومنح ضمانات جديدة لفائدة الملكية الوطنية الجزائرية.17

نتيجة لمواقف إدارة الاحتلال المذكورة وعلى رأسها رفضها لكل الإصلاحات المقترحة اشتدت نقمة الجزائريين عليها مما أدى إلى ظهور الأمير خالد على مسرح الأحداث، وهو حفيد الأمير عبد القادر، متخرج من المدرسة الفرنسية العسكرية وترقى بالجيش الفرنسي إلى أن صار برتبة نقيب (كابتن) قبل أن ينسحب منه لرفضه للشخصية الاستعمارية المتسلطة على الجزائريين. وظهرت بذلك حركة الأمير خالد التي نادت بالمساواة دون اندماج ولا تنازل عن الحوال الشخصية الإسلامية. عكس الفرع الثاني من النخبة الذي رضي كما رأينا بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل المواطنة. كما رضي بالتجنيس بالنسية الفرنسية سابقا. مما أسقط برنامجهم من آمال الشعب الجزائري.

3 - حركة الأمير خالد:

15 - رابح بلعيد، مرجع سابق، ص 11.

16 - Ferhat ABBAS, **Le Jeune Algérien, suivi de rapport au maréchal Pétain**, Alger-livres éditions, Algérie, p 44.

17 - رابح بلعيد، كتاب رسالة الأطلس، جريدة الأطلس، ع 104، 23 – 29 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص 11.

كان الأمير خالد ومن معه من النخبة غير الإندماجية يمثل تيار دعاة مساواة الجزائريين بالفرنسيين دون التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية. وبالتالي فقد كانت مطالبهم متشابهة إلى حد بعيد مع جماعة النخبة الإندماجية وإنما كان الفرق بينهما أن الاندماجيين يؤمنون برسالة فرنسا الحضارية في الجزائر ويدعون إلى دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي عن طريق التجنس بالجنسية الفرنسية، ويقبلون بالتنازل عن الأحوال الشخصية التي تبقي الإنسان الجزائري مسلما لكن دون تطبق أحكام المواريث وأركان الزواج ... وهذا ما رفضه دعاة المساواة من جماعة الأمير خالد. وبالتالي فرغم أن كلا الفريقين من جماعة النخبة ولكن يفصل بينهما فارق جوهري كما رأينا.

ولذا كان هذا التيار أول حركة سياسية وطنية جزائرية بعد فشل المقاومات المسلحة في استعادة حرية وسيادة الجزائر. وقد صرح الأمير خالد في 10 جوان 1922 بقوله: "إن حركتنا ليست دينية، ولكنها بالقوة حركة سياسية. لأن القضية هي قضية استقلال جميع الأقطار الإسلامية". وقد كان فكره هذا المتعلق بالاستقلال هو سبب رفضه للاندماج والانفصال عن أصدقائه الاندماجيين في النخبة. كما كانت سببا لتحمله بعد ذلك ضغوطات الإدارة الاستعمارية التي جردته بسبب ذلك من كل ممتلكاته بكيل من التهم زورا وبهتانا.18

اغتنم الأمير خالد ميثاق الأطلسي الذي نادى به الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن سنة 1918، وكان من ضمن مواده: حق الشعوب في تقرير مصيرها. وطالب الرئيس الفرنسي في جلسات مؤتمر الصلح أن يمنح الجزائريين حقهم في تقرير مصيرهم. وهنا اعتبرته فرنسا عاملا على تحقيق الاستقلال للجزائر،19 فرفضت طرحه ودبرت لك المكائد التي تنتهي به إلى عرقلة فوزه في الانتخابات وتنتهي به إلى النفي. وعلى إثر صدور إصلاحات 04 فيفري 1919 وهي لا تمثل شيئا بالنسبة للجزائريين، ومع ذلك اعتبرها سان جيرمان وهو النائب الفرنسي في مجلس الشيوخ انها إجراءات في غاية الخطورة على فرنسا بالجزائر. وعبر عن ذلك بالإجراءات الطائشة التي لا ينبغي منحها للجزائريين.20

بفعل مواقف الأمير خالد هذه ونظرا لسمعته المستمدة من مكانة أبيه عند الجزائريين، وكذلك تمسكه بانتزاع الحقوق دون التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فاز في انتخابات مجلس بلدية مدينة الجزائر التي أجريت في ربيع 1920، وتمكن من الفوز فوزا ساحقا، مما دفع الإدارة الفرنسية إلى

---

18 - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 02، بموسوعة أعمال الدكتور أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة 2015، ص 361.

19 - بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام**، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 02، 1984، ص 114.

20 - رابح بلعيد، 23 – 29 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص 11.

إلغاء نتائج الانتخابات بحجة المحافظة على أمن واستقرار البلاد.21 في حين تلقى الاندماجيون ضربة موجعة في هذه الانتخابات، وكذلك في انتخابات 1922 خسارة موجعة، وعبر الشعب الجزائري عن رفضه للنواب الاندماجيين المترشحين واختار بدلا عنهم مرشحين آخرين من جماعة النخبة ولكنهم رفضوا الاندماج ونادوا بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين مساواة تامة في الحقوق والواجبات دون التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية والجنسية.22

وفي الحقيقة كان التزوير والإدارة الفرنسية هما المرفوضان، ولو كانت النتيجة بفوز مرشحي الإدارة لما تم إلغاءها كما كان عليه الأمر في الانتخابات السابقة وكذلك اللاحقة التي رفضت فيها مرشحي الأمير خالد بحجة عدم الكفاءة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحق، بل طالب اتحاد رؤساء البلديات في الجزائر خلال مؤتمره المنعقد بتاريخ: 28 ماي 1920: "بضرورة العودة إلى سياسة وطنية أكثر تعقلا وأوثق اتصالا بمتطلبات السكان في الداخل". في إشارة إلى ضرورة تطبيق السياسة الأهلية التي تقضي بالقضاء على كل ما من شأنه أن يحد من الحرية المطلقة التي يتمتع بها المعمرون بالجزائر أو يهدد مصالحهم المتمثلة في سيطرتهم على الأراضي الخصبة أو التجارة أو اليد العاملة ... أو أن يمس بالناحية القانونية التي قد تتساهل فرنسا فيها مع الجزائريين فتخرجهم من مجرد بشر دون الإنسانية وفق قوانينها الأهلية المطبقة على الجزائريين إلى وضعية المواطنة الفرنسية التي من خلال يتساوى فيها الجزائري مع الفرنسي فيقرر مصيره بنفسه.23

ومن أجل تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين دون اندماج ودون تنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية ظلت مطالب الأمير خالد بين سنتي 1919 و 1923 متمثلة في: المطالبة بحق الجزائريين في التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي ومختلف المجالس البلدية والمالية والعامة، مع إجبارية التعليم باللغتين العربية والفرنسية، ورفض ما أقرته الإدارة الفرنسية باعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية والعربية لغة دخيلة. كما طالب بضرورة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين دون تمييز في مختلف الوظائف العامة، وتطبيق القانون الفرنسي العام على جميع سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني. في إشارة إلى مساواة الجزائريين بالمعمرين الأوربيين والفرنسيين على الخصوص.24

ومع انتخابات 1922 سارع الشعب الجزائري إلى اختيار الأمير خالد وجماعته نوابا عنه في المجالس الفرنسية. ولكن الإدارة الفرنسية سارعت إلى إلغاء قائمتهم بحجة أنهم ليسوا أكفاء !!! واغتنم

---

21 - نفسه، ص 11.

22 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 363.

23 - رابح بلعيد، كتاب رسالة الأطلس، 23 – 29 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص 11.

24 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 362.

الأمير خالد فرصة زيارة الرئيس الفرنسي وستيغ ميليران في السنة نفسها وقدم في ثنيا خطبته احتجاجا عن ذلك، وصرح له "أن الجزائريين يطالبون –في الحال-" بالحريات المدنية من فرنسا، والترخيص لهم بتقلد جميع المراتب في العائلة الفرنسية بدون شروط".25

ورغم مداهنة فرنسا أحيانا باعتبارها الآمر الناهي في الجزائر، أو ما يسمى بالترغيب والتخويف في الخطاب السياسي فقد صرح الأمير خالد للرئيس الفرنسي :"إنكم قد تجدون (في الجزائر) شعبا متخلفا (ولكنكم لن تجدوا) شخصا واحدا ضد الفرنسيين. وقد ختم خطبته بهتافه: لتحيا فرنسا، لتحيا الجزائر". ورغم هذه المداهنات إلا ان ذلك لم يشفع له في تغطية حقيقته الوطنية عن فرنسا التي سارعت إلى نفيه سنة 1923 إلى فرنسا بتهمة الآراء المتطرفة. وقد كانت دعوته الجادة إلى تحقيق مساواة حقيقية هي تطرف في نظر الإدارة الفرنسية، وقد كان ونواب حركته متطرفون لأنهم يدافعون عن الجزائريين الذين انتخبوهم ويريدون ان يرفعوا عنهم شيئا فقط مما كان مسلطا عليهم بفعل القوانين التعسفية الفرنسية في الجزائر. ومتطرف لأنه أراد أن يدافع عن فلاحي شعبه المقهورين أمام سيطرة المعمرين الأوربيين واليهود وتحت سيف إدارتهم.26 خاصة بعد أن راسل الأمير خالد رئيس المجلس العام لمدينة الجزائر في 02 ماي 1921 من أجل رفع هذا الغبن عن الجزائريين.27 وقد كان كل ذلك مكيدة فرنسية مدبرة بعد تمسكه بفكرة الوطنية التي تنطلق عنده من تحقيق المساواة الحقيقية بين الإنسان الجزائري ونظيره الفرنسي، وبسبب فوزه في الانتخابات المذكورة. خاصة وأن ابن رحال ممثل الأمير خالد في تلمسان بالغرب الجزائري قال: "إن فرنسا، بمنحنا حق اختيار ممثلينا، صدقوني لا تنتظر ان نكون كمها أو صما بكما."28

وفي منفاه، جدد الأمير خالد مطالب الجزائريين المتمثلة في رفع عدد المنتخبين الجزائريين في مختلف المجالس النيابية البلدية والمالية والعامة وبباريس،29 ليتمكنوا من الحد من سيطرة المعمرين على صناعة القرار بالجزائر. فطلب الأمير خالد عام 1924 من الرئيس الفرنسي الإعلان صراحة عن السماح للجزائريين أن يشغلوا مكانهم نهائيا في الأسرة الفرنسية الكبيرة، وأن ينتخبوا ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي دون تنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية. وقدم مطالبه التي نصت على مايلي:

---

25 - نفسه، ص 363.

26 - رابح بلعيد، كتاب رسالة الأطلس، 23 – 29 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص 11.

27 - محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 127.

28 - نفسه، ص 120، 125.

29 - غي برفيليي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880 – 1962**، نرجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعريبي، 2007، دار القصبة، الجزائر، ص 132.

1- المناداة بالتمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي (تمثيل الجزائريين في الغرفتين) بنسبة مساوية لنسبة عدد الكولون، ومنح الأهالي صفة المواطنين الفرنسيين في إطار قانون الأهالي.

2- وقف القوى العقابية الخاصة التي كانت لحكام البلديات المختلطة، وضرورة تطبيق القانون العام على كل سكان الجزائر دون تمييز، مع إلغاء كل القوانين الاستثنائية والإجراءات المتخذة ضد الجزائريين دون غيرهم، وإلغاء البلديات المختلطة.

3- المساواة في الحقوق والمسؤوليات مع الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية. والسماح للجزائريين بالدخول إلى كل المراتب المدنية والعسكرية دون تمييز غير تمييز الجدارة والكفاءة. مع ضمان حماية العمال الجزائريين سواء بالجزائر أو بفرنسا أو خارجهما.

4- الإلحاق المباشر وغير المشروط للمقاطعات الجزائرية الثلاث بفرنسا، وإلغاء المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية ونظام المراقبة الإدارية (الاحتجاز السري).

5- تأسيس جامعة جزائرية مع إجبارية التعليم بالعربية والفرنسية وحريته.

6- فصل الدين عن الدولة الفرنسية. وذلك حتى يكون الدين الإسلامي حرا من تضييقاتها، وأن يتمكن الجزائريون من ممارسة شعائرهم بكل حرية. وليس تطبيقا للنزعة العلمانية المعروفة حاليا وإنما كان عكسا لها. مع تطبيق مبدأ حرية الصحافة والاجتماع.

7- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين دون تمييز في الوظيف. والعمل بمبدأ الحرية المطلقة للجزائريين للعمل في فرنسا. هذا إضافة إلى مطلب إعلان العفو العام عن كل ضحايا السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر. والتي لم يشهد لها العالم مثيل في مختلف مستعمرات العالم.30

وبفرنسا طالب المهاجرون المغاربة (المغرب العربي) من الأمير خالد ان يتكلم باسمهم وذلك منذ أول اجتماع عقده بباريس في 12 جويلية 1924 والذي تكلم فيه أيضا الحاج علي عبد القادر، وقد تكلمت الصحف عن هذا الاجتماع تحت اسم: أروع محاكمة تاريخية للاستعمار.31 وهناك وجد الأمير خالد الأجواء مناسبة للقيام بنشاطه لفائدة أبناء بلده. لأن فرنسا في فرنسا ليست هي فرنسا في الجزائر. كما وجد بفرنسا من يدعمه أيضا وهو نشاط الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والكومنترن والأممية الشيوعية ... ومن باريس عقد الأمير خالد مؤتمرين هامين سنة 1924 مؤتمرين إحداهما ابن الأكحل في 19 جويلية 1924 وقد كان الهتاف يومها بعبارة: "يحيى استقلال إفريقيا الشمالية". كما ألقى عدة محاضرات مثل تلك التي كانت حول إبراز وضعية الأهالي الجزائريين وثانية كانت حول

30 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 363.

31 - محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 234.

التنديد بنظام الأهالي الذي طبقته فرنسا بالجزائر، وثالثة كانت حول تمجيد انتصارات عبد الكريم الخطابي على الجيشين الفرنسي والإسباني بمنطقة الريف بالمغرب الأقصى.32 وقد وضحت هذه المؤتمرات وأدانت مايلي:

1- جرائم فرنسا وأعمالها اللاإنسانية في الجزائر

2- الوضعية المزرية للجزائريين في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة.

3- التعسف الإداري وسيطرو وبطش الإدارة والمعمرين في الجزائر.

وفي هذه المؤتمرات لم يكتف الأمير خالد بمناقشة المشكلة الجزائرية فقط، بل دعا الأفارقة والأسيويين واللاتين إلى الاتحاد مع الإنسانيين الفرنسيين لمحاربة أطماع وسياسة فرنسا في دولهم. وذلك بقوله: "ادخلوا في الطريق النشيط للمطالب، لا تشكلوا منظمات ذاتية تعتد على العرق، لكن ادخلوا مع إخواننا الفرنسيين في النقابات والأحزاب التي تدافع عن قضيتكم".33 وقد كان يؤمن بدور الإنسانيين الفرنسيين إذا ما دعموا قضية بلد من البلدان منطلقا من تأثيرهم في الحياة السياسية بفرنسا واستطاعتهم الضغط عليها في أوساط المجتمع الدولي وهيآته.34

بقي تأثير الأمير خالد داخل أرض الجزائر واضحا، وبقي دربه المتمثل في نهج المطالبة بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين بابا للحرية والاستقلال ولذا تم ترشيحه هنا بالجزائر لانتخابات 15 جويلية 1925 التي فاز بها وهو في منفاه، لكن الإدارة الفرنسية حذفت اسمه من قائمة الفائزين بحجة وجوده في المنفى. ورغم احتجاج الجزائريين إلا أنهم لم يقدموا في الأمر شيئا. قبل أن تحاكمه القنصلية الفرنسية بمصر في أوت الموالي بتهمة واهية وذلك بعد أوقفته في مدينة بنها المصرية متجها نحو بور سعيد، وادعت محاولته الهروب إلى إيطاليا ومنها إلى أوربا. وقد وصفه الكاتب الفرنسي ديبارمي :"أن الأمير خالد لما تيقن أن مطالب المساواة التي نادى بها كانت بلا جدوى، نشد الاستقلال الفوري للجزائر".35 وبذلك كانت حركة الأمير خالد نواة ميلاد الاتجاه الاستقلالي الثوري الذي قاده مصالي الحاج وحزبه نجم شمال إفريقيا سنة 1926، قبل أن يصبح تحت اسم حزب الشعب الجزائري بداية من 1937 ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية.

32 - محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 227.

33 - نفسه، ص 235.

34 - أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص

35 - نفسه، ج 02، 370.

خاتمة:

في نهاية هذا البحث وصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن مبدأ المساواة الذي كان ينادي به الجزائريون على أرضهم تحت الاستعمار الفرنسي لم يكن أبدا انتقاصا من قيمتهم، بل هو واقع فرضته ظروف الاحتلال الذي فرضه منطق الإدارة الفرنسية ولغة المعمرين بالجزائر، بأن جعلوا الإنسان الجزائري خارج مصاف البشرية. وبالتالي فكر نخبة المجتمع الجزائر بأن أول خطوة لرد الاعتبار هي حصول المساواة بينهم وبين المعمرين (الأوربيين عموما والفرنسيين خصوصا). وبعد الحصول على المساوة يمكنهم بعد ذلك الحصول على باقي المطالب الأخرى إلى غاية الحرية والاستقلال. وهذا منطق رفضه تيارات أخرى وساروا مباشرة إلى الثورية والمنادة بالإصلاح وبالاستقلال.

2- إن هؤلاء الشباب الأوائل الذين شكلوا نخبة المجتمع الجزائري كانوا من بين المثقفين الجزائريين. وكانوا قد تخرجوا من المدارس الفرنسية.

3- إن فرنسا أغلقت كل الأبواب التي يمكن للجزائريين التحرك من خلالها للمطالبة بحقوقهم وعلى رأسها سن قوانين على المقاس تحت اسم قانون الأهالي، وتمكين الأوربيين واليهود من التحكم في الإدارة الجزائرية. ومنع الجزائريين من الوصول إلى المجالس النيابية، والنسبة الممنوحة لهم بالمجالس كانت تعينها الإدارة الفرنسية تعيينا، أي من أكثر الناس ولاء لها على قلتهم شبه المنعدمة في أوساط الجزائريين.

4- كل الإصلاحات التي كانت تمنحها فرنسا للجزائريين كانت مجرد فتات لا يسمن ولا يضيف شيئا للجزائريين، كما أن المعمرين عملوا جهدهم على تعطيل كل تلك الاصلاحات من أجل أن يحتفظوا بالجزائر وخيراتها.

5- رغم ما قدمه الجزائريون من تضحيات في الحرب العالمية الأولى بعد تجنيدهم الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي، إلا ان فرنسا تنكرت لهم ولم تكافئهم لا بتحسين أوضاعهم الحياتية ولا بتخفيض فترة العمل في الخدمة العسكرية، حيث أبقت على ثلاث سنوات وعلى استدعاء الشباب الجزائري في سن 18 عاما. في وقت خفضت فيه مدة العمل للفرنسيين من ثلاث سنوات إلى 18 شهرا، وأن الاستدعاء إلى تأدية الخدمة العسكرية يتم في سن 21 عاما.

6- أما أهم توصية نتقدم بها في هذه الورقة العلمية فهي دعوة الباحثين إلى ضرورة التعمق في دراسة التاريخ الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي للتعرف على المآسي والمجازر التي قامت بها فرنسا في حق الشعب الجزائر أرضا وشعبا، تاريخا وحضارة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في انجاز البحث:

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 02، بموسوعة أعمال الدكتور أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة 2015.

2- أوليفييه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي**، ترجمة العربي بوينون، ط 01، دار السائحي، الجزائر، .2011

3- بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام**، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 02، 1984،

4- رابح بلعيد، **تاريخ الجزائر الحديث كتاب "رسالة الأطلس" المسلسل**، (جريدة الأطلس الجزائرية)، الأعداد 103، .104

5- شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1871 – 1954**، ترجمة محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر.

6- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، .2010

8- غي برفيليي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880 – 1962**، نرجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعربي، 2007، دار القصبة، الجزائر.

9- فرحات عباس، **الشاب المسلم**، ترجمة أحمد منور، الجزائر، .2007

10- فتيحة صافر، "ظهور حركة الشبان الجزائريين"، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد 08، العدد 01، جامعة وهران (الجزائر).

11- محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون، الجزائر الفتاة، مراسلات وتقارير 1837 – 1918**، ترجمة محمد المعراجي، وعمر المعراجي، دار ثالة، الجزائر، .2013

12- محفوظ قدّاش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 01، 1919 – 1939، دار الأمة، الجزائر، 2011.

13- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954**، دار البصائر، .2009

14 - Ferhat ABBAS, **Le Jeune Algérien, suivi de rapport au maréchal Pétain**, Alger-livres éditions, Algérie, p 44.